

بسم الله الرحمن الرحيم
(مادة الفرائض)
الدرس الثاني عشر

الحاجب	المحجوب
الأب	يحجب الجد لأب اتفاقاً في جميع الحالات، وهي (العمرية الأولى والثانية والجد مع الإخوة)، ويحجب جميع أصناف الإخوة.
الأم	تسقط الجدة من أي جهة كانت، من جهة الأم أو من جهة الأب، كل جدة قريبة تسقط البعيدة على تفصيل ذكر.
الابن	يحجب ابن الابن، وكل ابن ابن نزل يُحجب بالابن الذي أعلاه.
البنين	يحجبون الإخوة.
الجد	يحجب الإخوة لأم اتفاقاً كالأب، ولكنه مع الإخوة الأشقاء والإخوة لأب فيه خلاف.
البنات وبنات الابن جمعاً ووَحداناً	يحجبن الإخوة لأم.
إذا حاز البنات على الثلثين	يحجبن بنات الابن إلا إذا عَصَبَهُنَّ الذَّكَرُ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ

س/ ما معنى "الأخ المبارك"؟

ج/ هو: الأخ الذي لولاه لسقطت أخته.
مثال ذلك:

مات عن: بنتين، وبنت ابن، وابن ابن.

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
$\frac{2}{3}$	بنتين	٣	- عدم المعصب. - وجود المشارك.
ع	بنت ابن ابن ابن	١ للذكر ضعف الأنثى	- عصبية بالغير. - أولى رجل ذكر.

فلو لم يوجد ابن الابن لسقطت بنت الابن (أخته)، فلو افترضنا وجود عم مكان ابن الابن، لسقطت بنت الابن وأخذ العم الباقي تعصيباً، فلما وجد ابن الابن أخذ أخته فأعطاه شيئاً من الباقي، فلذا سُمي "الأخ المبارك" لأنه مبارك على أخته، فلولاه لسقطت أخته.

س/ ما معنى "الأخ المشؤوم"؟

ج/ هو الذي لولاه لورثت أخته، يعني وجوده أخذ أخته وسقط بها في الهوية.
مثال ذلك:

ماتت عن: زوج، أخت شقيقة، أخ لأب، أخت لأب.

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
$\frac{1}{2}$	زوج	٢	- لعدم الفرع.
$\frac{1}{2}$	أخت شقيقة	١	- لعدم (المشارك، المعصب، الأصل، الفرع).
ع	أخ لأب	-	- أولى رجل ذكر.
	أخت لأب	-	- عصبه بالغير.

فلولا وجود الأخ لأخذت الأخت السدس تكملة الثلثين، لذا سُمي "الأخ المشؤوم" لأنه أضر بأخته، فلولاه لورث.

ذكر بعض المسائل

(١) ماتت عن: زوج، بنت، أخ لأم، أم، عم.

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
$\frac{1}{4}$	زوج	١٢	- وجود الفرع الوارث.
$\frac{1}{2}$	بنت	٦	- لعدم (المشارك، المعصب).
م	أخ لأم	-	- وجود الفرع الوارث.
$\frac{1}{6}$	أم	٢	- وجود الفرع الوارث.
ع	عم	١	- أولى رجل ذكر.

(٢) ماتت عن: جدة، أم، أخت ش، أخ لأب، ابن أخ ش.

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
م	جدة	٦	- وجود الأم.
$\frac{1}{6}$	أم	١	- وجود جمع من الإخوة.
$\frac{1}{2}$	أخت ش	٣	- لعدم (المشارك، المعصب، الأصل، الفرع).
ع	أخ لأب	٢	- أولى رجل ذكر.
م	ابن أخ ش	-	- لوجود العصبية الأقرب (الأخ لأب).

س/ ما معنى "المسألة المشتركة"؟

- ج/ - تُسمى المسألة المشتركة: لوقوع الاشتراك بين الإخوة لأم والإخوة الأشقاء.
 - وتسمى المشتركة، والمُشتركة، لأننا شركناهم جميعاً.
 - وتسمى أيضاً بالمسألة الحمرية.
 وذلك لأن عمر - رضي الله عنه - أفتى في المسألة هذه على ضربين - أفتى بشكل معين.
 - ثم جاء في السنة التي تليها فخالف.
 فجاءه إخوة لأم في مسألة، فأفتى بأن لهم كذا، ثم جاء في السنة التي تليها إخوة أشقاء معهم إخوة لأم، قال: ما لكم من شيء.
 قالوا: ألسنا جميعاً شركاء في الأم.
 قيل: بلى.

قالوا: هب أن أبانا كان حماراً، فنحن إخوة مع الإخوة لأم.
 وفي رواية أخرى قالوا: هب أن أبانا حجراً ملقى في اليم، فتسمى اليمية، أو الحجرية.
 على أية حال؛ كل هذه الأسماء لا تفيد في صلب المسألة.

ذكرها الإمام الرحبي فقال:

وإن تجد زوجاً وأمّاً ورثا - وإخوة لأم حازوا الثلثا
 وإخوة أيضاً لأم وأب - واستغرفوا المال بقرض النصب^(١)
 فأجعلهم كلهم^(٢) لأم - وأجعل أباهم حجراً في اليم
 وأقسم على الإخوة ثلث التركة - فهذه المسألة المشتركة

مثال ذلك:

مات عن: زوج، أم، إخوة لأم، إخوة أشقاء.

الفرص	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
½	زوج	٦	- عدم الفرع الوارث.
⅙	أم	١	- وجود جمع من الإخوة.
⅓	إخوة لأم	٢	- لكونهم جمعاً. - عدم (الأصل، الفرع).
ع	إخوة أشقاء	-	- أولى رجل ذكر.

جاء الإخوة الأشقاء هؤلاء لعمر وقالوا: نحن والإخوة لأم تجمعنا الأم الواحدة، أليست أمنا واحدة؟

قال: بلى.

قالوا: إذن هب أن أبانا كان حماراً.
 لماذا تعطيهم الثلث يتمتعون ونسقط نحن؟

(١) بالأنصبة الشرعية.

(٢) يشير إلى الأشقاء مع الإخوة لأم.

فجاء عمر في السنة الثانية فأعطى الزوج: النصف، والأم: السدس، وجعل الثلث على قسمين.

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
$\frac{1}{2}$	زوج	٦	- عدم الفرع الوارث.
$\frac{1}{6}$	أم	١	- وجود جمع من الإخوة.
$\frac{1}{3}$	إخوة لأم إخوة أشقاء	٢	- بالتساوي. - لكونها مسألة مشتركة.

لكن بدرت هنا مشكلة في هذا الرقم.

حينما دخل الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم، جننا نوزع السهام، فجاء الإخوة الأشقاء قالوا: للذكر مثل حظ الأنثيين. والقاعدة عندنا: "أن الإخوة لأم للذكر مثل الأنثى".

فلا يُفضل ذكرهم على أنثاهم لا انفراداً ولا إجتماعاً، لأن آية القرآن تقول: {فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ} [النساء: ١٢]، إذن لا تفضل.

وهؤلاء قالوا: للذكر مثل الأنثى، وهؤلاء قالوا: للذكر مثل الأنثيين، فالغالب هو قول الإخوة لأم، لأنهم أصحاب الاستحقاق الأصلي، والإخوة الأشقاء دخلوا قياساً، فهؤلاء معهم الدليل الظاهر، وهؤلاء معهم الدليل بالقياس، فغلبوا.

فهب أن أحد الإخوة الأشقاء قال: لا، أنا لا أقبل هذا؟

نقول له: فلتبقَ على الصورة الأولى، هل ترضى أن تبقى أخاً شقيقاً؟

إذا قال: نعم. نقول له: ابقَ على الصورة الأولى وتخرج من المسألة.

ماذا سيصنع؟ يقول: لا، أنا راضي بهذا.

لأننا قلنا أن الأصل أنه سينزل.

إذن عندي صورتنا:

الصورة الأولى: فيها يسقط الإخوة الأشقاء.

الصورة الثانية: نُشركَ الأشقاء مع الإخوة لأم.

ولذلك يسمونها المُشتركة، وتسمى المُشركة أو المُشركة، لأننا شَرَكنا الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم.

= ولو كانوا إخوة لأب يسقطون ولا إشكال.

- وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المسألة تبقى كما هي (للزوج: النصف، وللأم: السدس،

وللإخوة لأم: الثلث، والأخوة الأشقاء: ليس لهم شيء) قال به مجموعة من أهل العلم الأكارم

والأفاضل ومنهم بعض الصحابة يقول به، قالوا: لأن الثلث فرضه الله للإخوة لأم، فلماذا نشرك معهم الأشقاء.

قال الله تعالى: {فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ} [النساء: ١٢]. لماذا نشرك الأشقاء.

فجاء الاعتراض بالقياس، قالوا: هذا قياس صحيح، قياس أصل على فرع مع وجود جامع

صحيح، لأن الأشقاء احتجوا قالوا: أليست أمنا واحدة؟

قالوا: نسوكم جميعاً، نجعلكم كلكم لأم.

فالذين ارتضوا بالشكل الأول عندهم دليل، والذين ارتضوا بالشكل الآخر عندهم دليل أيضاً، فحدث تشابك، فبقي القولان عند أهل العلم كما هما.
= ولو جعلنا أخ لأم، بدلاً من الإخوة لأم، فتكون المسألة على النحو التالي:
زوج، أم، أخ لأم، إخوة أشقاء.

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
1/2	زوج	٦	- عدم الفرع الوارث.
1/6	أم	٣	- وجود جمع من الإخوة.
1/6	أخ لأم	١	- لعدم (المشارك، الأصل، الفرع).
ع	إخوة أشقاء	١	- أولى رجل ذكر.

وهنا لا يجوز للإخوة الأشقاء أن يقولوا: نشترك مع الأخ لأم ونقسم سوياً، لأنه قد بقي لهم شيء من المسألة، فيأخذوا الباقي تعصيباً، أولى رجل ذكر.
= **ولو كانت المسألة زوج، أم، إخوة لأم، أخت (ش).**

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
1/2	زوج	٦	- عدم الفرع الوارث.
1/6	أم	٣	- وجود جمع من الإخوة.
1/3	إخوة لأم	٢	- لكونهم جمعاً.
1/2	أخت (ش)	٣	- عدم (الأصل، الفرع).

وهذه المسألة تعول إلى (٩)

وهنا لا تقول الأخت الشقيقة أشارك الإخوة لأم في الثلث لأنها ستأخذ النصف فرضاً.
- إذن يشترط وجود أخ شقيق، لأن الأخ الشقيق ينقل مقام الفرض إلى مقام التعصيب، سنذهب للتعصيب، طالما فيه ذكر ينقلنا إلى التعصيب.
لكن هب أنها أختان، نقول: نلجأ للفرض، نريد الثلثين، لكن أخ واحد يحيل الدائرة هذه كلها إلى التعصيب.

= **ولو كانت المسألة زوجة، أم، إخوة لأم، أخت (ش).**

الفرض	صاحب الفرض	أصل المسألة	شروط الاستحقاق
1/4	زوج	١٢	- عدم الفرع الوارث.
1/6	أم	٣	- وجود جمع من الإخوة.
1/3	إخوة لأم	٢	- لكونهم جمعاً.
1/2	أخت (ش)	٤	- عدم (الأصل، الفرع).

ولا تكون مشتركة، فلا بد {من وجود ذكر}.